الحلقي: قاطعوا المحال التجارية المخالفة

كلمة ونص

الآخرة... يا فاخرة!!

محمد حسين

بغض النظر عن آرائنا الشخصية في أداء ممثلينا في مجلس الشعب الحالي وبغض النظر عن الآمال التي علقناها على كاهلهم وانتظرنا نهاياتها السعيدة على أياديهم، بغض النظر عما كان بإمكانهم أن يفعلوه في قضايانا الحياتية اليومية ولم يفعلوه، بغض النظر عن كل ذلك السؤال المهم الآن ونحن على أبواب تقديم طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب القادم هو: ما الذي كان بإمكانهم أن يفعلوه ولم يفعلوه؟ وهل حافظوا طوال ولايتهم على علاقتهم بمن انتخبهم وأوصلهم إلى قبة البرلمان؟ وهل كانوا صوت الناس الناطق الصادم تحت قبة البرلمان؟

بالتأكيد الإجابة عن هذه الأسئلة تختلف من شخص لآخر وربما الحكم على الجميع بذات الطريقة فيه ظلم وتجن وربما قام البعض منهم بواجبه وأكثر حتى لو لم تصل النتائج إلى نهاياتها السعيدة.

ولذلك من المفترض بنا على المستوى الشخصي القيام بالمحاسبة فمن قام بواجبه ليس كمن تقاعس وابتعد عن الناس وهذه المحاسبة الذهنية البسيطة يمكن اختصارها بسؤال أنفسنا عن أعضاء المجلس الحاليين عن دائرتنا الانتخابية ومجرد معرفتنا بأسمائهم مؤشر جيد على أنهم ربما قاموا بواجبهم أما في حال عدم تذكر أسمائهم أو حتى اسم واحد منهم فهنا الطامة الكبرى ويجب التوقف عندها وإعادة النظر بالطريق التي قمنا بالتصويت لمصلحتهم وإيصالهم إلى المجلس.

وهنا سأوجه السؤال للجميع من منكم يتذكر أسماء ممثليه في مجلس الشعب وبالتحديد ممثلو دائرته الانتخابية الصغيرة التي كان لصوته دور مهم في إيصالهم؟ فإذا تذكر اسم واحد أو اسمين فهذا مؤشر على أن خياره كان في الإطار الصحيح والبناء عليه والتصويت مجدداً بهذه الدورة بالطريق ذاته أما من لم يتذكر أحداً منهم فعليه أن يتذكر طعم سندويشة الشاورما التي أكلها في ذلك الوقت فالنهاية السعيدة كانت في آخر لقمة منها فقط... وعليه إعادة النظر ليس بالسندويشة فقط بل بطريقة تصويته نفسها أيضاً فربما تكون النهاية السعيدة في «لقمة» الخبز والملح التي نتعاهد عادة بها.

١١٤٩٥ طالباً لامتحانات الشهادات العامة بالقنيطرة

٣٠٪ نسبة انخفاض عدد الطلاب المتقدمين عن الدورة السابقة بالثانوية العامة

القنيطرة- الوطن

يبدو أننا بعد فترة ستصبح الوظائف محصورة بالإناث فقط فالمسابقة التي أعلنتها زراعة القنيطرة كان عدد المتقدمين إليها ما نسبته ٩٥٪ من الإناث وكذلك طلاب الجامعات سيكونون كذلك الأمر في المستقبل القريب والأغلبية من الإناث، ورغم أننا من أنصار أن تأخذ المرأة دورها كاملا في عملية التنمية ولكن الاحصائيات التي نقرأها تشير إلى تدني نسب الذكور مقابل الإناث، والحقيقة أننا لا نريد الدخول في الأسباب والمبررات فالأزمة الراهنة عامل مهم في ذلك.

وفي قراءة أولية حول أعداد المتقدمين للامتحانات الشهادة العامة بالقنيطرة نجد أن الطلاب المسجلين لدورة عام ٢٠١٦ في محافظة القنيطرة نحو ١١٤٩٥ في جميع الشهادات.

ففي شهادة التعليم الأساسي نجد أن عدد المتقدمين ٣٢٠٥ من الذكور منهم ٣٩٢ دراسة حرة و٣٣٠٤ من الإناث منهن ٢٤٩ أحرار والمجموع الكامل ٧٠٩٠ طالبا منهم ٦٣٤ دراسة حرة، أما المتقدمون للثانوية العامة الفرع الأدبي النظاميين من الذكور ٤٥٠ و٤٥٩ دراسة حرة، أما الإناث في الدراسة النظامية فعددهن ٦٤٨ والأحرار ٥٣١ والمجموع ٢٠٨٨ طالباً منهم ٩٩٠ دراسة حرة، على حين أن المسجلين للفرع العلمي من الذكور ٧١٢ ودراسة حرة ٩٤ ومن الإناث ٩٥٠ والأحرار ١١٠ والمجموع ١٨٦٦ منهم ٢١٥ طالباً للدراسة الحرة، وبذلك فإن مجموع عدد المتقدمين للشهادة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي نظاميين وأحرار ٣٩٥٤ طالباً.

على حين سجل ١٩٦ للثانوية الصناعية و٢٢٩ للتجارية و٤٦ للنسوية وجميعهم دراسة نظامية وأخيراً سجل طالبان فقط للثانوية الشرعية، في حين لم يتقدم أي طالب لشهادة الدراسة الإعدادية الشرعية.

فوزات الصالح مدير تربية القنيطرة أكد أن المديرية ستتخذ بوقت مبكر جميع الاستعدادات الخاصة بتجهيز المراكز الامتحانية وما يلزم لحسن سير العملية الامتحانية وذلك بهدف خلق جو مريح للطلاب. يذكر أنه بمقارنة بين الدورة السابقة ٢٠١٥ والحالية ٢٠١٦ نلاحظ أن عدد الطلاب المتقدمين إلى امتحانات الدورة الحالية في الشهادة الثانوية العامة انخفض بنحو ٣٠٪، حيث كان عدد المتقدمين بالدورة السابقة /٢٦٠/ والحالية ٣٩٥٤ طالباً وطالبة.

علاقات دخيلة وغير شرعية بين الجنسين أفرزتها الحرب

الصيادي: تشكل خللاً وخطراً كبيرين على بنية الأسرة والمجتمع

درعا - الوطن

بتنا نسمع بين الفينة والأخرى عن حالات زواج غير شرعية وغريبة على مجتمعنا كأن تتزوج امرأة من دون طلاقها بحكم قضائي من زوجها الغائب أو أن تترك أخرى زوجها وتغادر القطر وتتزوج هناك من دون طلاق صحيح وأن تتزوج فتاة في وقت واحد أكثر من شابّ وأن تتزوج مطلقة ضمن فترة العدة وحسب بعض المحامين أغلب هذه القضايا تندرج تحت جرم التزاني، كما أن هناك مظاهر انحلال أخلاقي بكثرة في الأماكن العامة حيث يشاهد الشبان والفتيات بوضعيات لا أخلاقية تثير حفيظة الناس وتخدش الحياء العام، وحول مجمل تلك الحالات وغيرها قال مدير أوقاف درعا والسويداء أحمد الصيادي.

قبل سنوات عديدة مضت، كان التّعامل بين النّاس في العقود مبنيّاً على إيجاب وقبول شفهيّين، فلو أراد رجلٌ شراء بيت سلّم الثّمن واستلم المفتاح وانتهى بذلك عقد شراء البيت، فهل يقبل عاقل بدفع ملايين الليرات مقابل شراء بيت من دون توثيق أو أي شيء يثبت ملكيّته لهذا البيت؟ إذا قبلت بذلك... فزوّج ابنتك بهذه الطّريقة التي تضيع فيها الحقوق وتغيب فيها الضّوابط. أقول هذا الكلام لأبيّن أن لكلّ عصر طريقته في تثبيت الحقوق وذلك بحسب تطوّر المجتمعات. نتكلّم عن هذا الموضوع لكوننا نعيش واقعاً اجتماعيّاً وظروفاً حياتيّة في ظلّ أزمة خانقة شكّلت اختلافاً كبيراً في الظّروف التي نعيشها في الحالات الآمنة. فمن البديهيّ أن تخلق الحروب والأزمات حالات من التّمزّق الاجتماعي والتّشتّت الأسريّ وبعض حالات الفقر الماديّ التي تؤدّي بمجملها إلى ظهور حالات غريبة وشاذّة عن المألوف في المجتمع من عادات وتقاليد وروابط أسريّة وضوابط دينيّة. وهنا لابدّ من ذكر بعض الحالات التي ندر وجودها في مجتمعاتنا الشّرقيّة ولكن أصبح من الممكن حدوثها ولو بحالات فرديّة، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

زواج امرأة متزوّجة من رجل آخر بحجة غياب زوجها منذ مدّة طويلة، وبعد زواجها يظهر الزّوج الأول ويطالب بحقوقه من زوجته التي تزوّجت من غيره.

بعض الفتيات في ظلّ غياب الرّقابة من أب أو أخ أو قريب تتزوّج من أكثر من شابّ في آن واحد بكتاب خارج نطاق المحكمة تحت مسمّى: عقد شيخ أو عقد شرعي.

زواج المطلّقة خلال فترة العدّة الشّرعيّة التي فرضها الله عزّ وجلّ عليها. هذا كلّه بغض النّظر عن العلاقات غير الشرعيّة بين الجنسين والتي تنتشر في ظروف الحروب والأزمات ما يشكّل خللاً وخطراً كبيرين على بنية الأسرة والمجتمع ويؤدّي إلى انتشار الأمراض والأوبئة التي هي نتيجة واقعية لتدنّي المستوى الأخلاقي داخل أي مجتمع.

فالزواج إذاً خارج المحكمة الشّرعيّة لا شكّ أنّه زواج شرعي صحيح إذا توافرت كامل الشّروط المنصوص عليها لكن الطّامة الكبرى تكمن في عدم تسجيله، فأوّل مشكلة بين الزّوجين وأوّل شقاق يغيب الرّجل ولا يبقى له أثر. وتبدأ عمليّة التّحسّر والنّدامة والبحث عن الحلول. لذلك كان لابدّ من وضع حدّ لوقف هذه المخالفات وضبطها وذلك من خلال منع الزواج العرفي والمراد به أي زواج غير مسجّل وموثّق داخل المحكمة الشّرعيّة ومن ذلك عقد الشّيخ ولو استوفى الشّروط الشّرعيّة، وفي هذا المجال أصدرت مديريّة أوقاف درعا والسّويداء تعميماً بهذا الخصوص ومن المقترحات أيضاً لمعالجة هذه الظّاهرة الدّخيلة:

– إقامة دورات وندوات توعوية اجتماعية بعناوين متعدّدة للحدّ من ظاهرة تدنّي المستوى الأخلاقيّ لدى جيل الشّباب.

– التّأكيد خلال الخطب المنبريّة ودروس الوعظ والإرشاد الدّينيّ على ضرورة متابعة الأبناء وسلوكهم واهتماماتهم وترشيدها وتوجيهها. وفي الختام: نسأل الله سبحانه أن يحمي سورية الحبيبة قيادةً وجيشاً وشعباً وأن يحفظ أعراضنا وأعراض النّاس عامّة على اختلاف أديانهم وأطيافهم.

محافظ حماة موزع للغاز!!

حماة - محمد أحمد خبازي

لم يجد محافظ حماة الدكتور غسان خلف وسيلة للقضاء على معاناة المواطنين بحي سوق الشجرة بحماة في الحصول على الغاز المنزلي، سوى أن يوزع أسطوانات الغاز بنفسه للمواطنين الذين كثرت شكاواهم في الآونة الأخيرة من جراء عدم العدالة في التوزيع واختلاق أزمة في الحي المذكور.

فقد أشرف المحافظ شخصياً على توزيع الغاز المنزلي في الحي، وذلك في إطار مساعيه لتلبية احتياجات المواطنين من مختلف المواد التموينية والحيوية، وتأكده من حسن توزيعها وإيصالها لمستحقيها الفعليين لا للباعة أو التجار.

ووجه المحافظ لجنة الحي إلى ضرورة حسن توزيع المادة المستجرة من فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية كرديف لمخصصات أهالي الأحياء من الغاز، وأكد أنه يتم يومياً تخصيص ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ أسطوانة غاز لمصلحة فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية ليصار إلى توزيعها بشكل مباشر للأحياء الأكثر حاجة لعدم حصول أي أزمة أو اختناقات بهذا الصدد.

وقال نضال رحال مدير فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية في حماة: إن المؤسسة ماضية في توزيع الغاز المنزلي عبر السيارات الجوالة في مختلف أحياء المدينة دعماً للأهالي في حصولهم على الغاز بأيسر السبل والإمكانات.

وأما منور حاج حامد رئيس لجنة حي سوق الشجرة فأكد أن عدد الأسطوانات التي تم توزيعها على الأهالي بشكل إسعافي بلغت ٤٠٠ أسطوانة، وأن توزيع باقي المواد التموينية الأخرى كالمازوت والخبز تسير بشكل جيد ومرضٍ لجميع أسر الحي البالغ عددها ١٦٥٠ أسرة موزعة في سوق النحاسين وسوق ٨ آذار وجورة حوا.

ولقد قوبل إشراف المحافظ شخصياً على توزيع الغاز بارتياح أهالي الحي، بينما تمنى مواطنو الأحياء الأخرى أن يشرف المحافظ على توزيع الغاز وغيره من المشتقات النفطية فيها، فلعل وعسى تتوافر لهم وتنتهي معاناتهم من تلاعب المتلاعبين بها.

.. وتلف صمامات أسطوانات الغاز في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

رغم تشكيلها لخطر حقيقي وتحولها إلى قنبلة مدمرة في حال عدم خضوعها لمواصفات قياسية معينة إلا أن بعض أسطوانات الغاز وخاصة المنزلية التي جرى توزيعها في الفترة الأخيرة عانت التسرب ونقص الوزن.

حيث اشتكى عدد من المواطنين بخصوص تلف صمامات أسطوانات الغاز المنزلي وعن تأكيد البعض أنه ومنذ لحظة تركيب الأسطوانة يلاحظون تسربا ما في صمامها إضافة إلى التشكيك بنقص وزنها، ويوضح أحد المواطنين أنه لدى شرائه جرة غاز لاحظ خفة وزنها وبعد تركيبها في المنزل انتهت بعد أربعة أيام رغم أنه من المفترض أن تخدم بين ٢٠-٢٥ يوماً على حد قوله مشيراً إلى أن هذا دليل على أن بعض موزعي الغاز يلجؤون إلى تعبئة الغازات الصغيرة وبعدها يختمون جرة الغاز بشكل طبيعي وكأن شيئاً لم يكن.

مدير فرع شركة محروقات السويداء المهندس خالد طيفور أكد قيام الشركة وبشكل مستمر بفحص الأسطوانات في وحدات التعبئة بحيث تكون جميع الأسطوانات المعبأة فيها جاهزة ويتم إخراج الأسطوانات التي يظهر خلل فيها قبل عملية التعبئة لتتم عليها عمليات الصيانة موضحاً أن العمر الزمني لاستعمال الصمام يؤدي إلى تلف الموانع داخل الصمام إضافة إلى أن الصمام معدن وعرضة للتآكل وتلف الأسنان نتيجة تكرار استخدامها لدى المواطنين ولهذه الغاية هناك مراقب فني ومراقب تحميل وتنزيل يتأكدان من سلامة الأسطوانة والصمام قبل التعبئة لافتاً إلى أن أي خلل يظهر في الصمام أو الأسطوانة فإن الشركة مسؤولة عن تبديلها من دون أي مقابل علماً أن ورشة تبديل وصيانة الصمامات تعمل وفق الإمكانات المتاحة وعدد العمال المتوافر حيث بلغ عدد الأسطوانات التي تم صيانتها العام الماضي ١٥ ألفاً و٢٠٠ أسطوانة بين تبديل صمام وحدادة وطلاء.

أما بالنسبة للتلاعب بوزن الأسطوانة فأشار طيفور: إنه لا يمكن أن ننكر أن هناك خطأ أو خللاً بنسبة معينة ناتجة عن خلل بشري أو آلي إلا أن الشركة مسؤولة عن تبديل الأسطوانة ناقصة الوزن على أن يكون النقص بالحدود الذي لا يثير الشك في التلاعب بالأسطوانة أي إن وزن الأسطوانة وسطيا حديد مع سائل ٢٤,٢٠٠ كغ فإذا كان وزنها بين ٢٢و ٢٣ كغ يمكن تبديلها علماً أن هناك لجاناً مختصة تراقب عمل الوحدات وأوزان الأسطوانات يومياً موضحاً أنه وقبل الأزمة كان هناك جهاز ختم للأسطوانات المعبأة إلا أنه ومع تعذر تأمين قطع التبديل فهو خارج الخدمة حالياً.

هذا وأشار طيفور إلى أن أهم الصعوبات والمعوقات التي تعترض العمل في وحدة تعبئة الغاز في السويداء التي تنتج ٦ آلاف أسطوانة يوميا هو نقص العمال فقد تم المطالبة بـ٢٦ عاملاً موسمياً لم يجر تأمين سوى ٧ عمال إضافة إلى تعطل ورشة الصيانة مدة أسبوع على الأقل في بداية كل ربع من السنة حتى تأتي موافقة الإدارة العامة على التفويض بتشغيل عمال موسميين علما أنه كان من الأحرى التعاقد السنوي مع هؤلاء العمال وخاصة أن العامل بعد مضي ثلاثة أشهر قد اكتسب الخبرة الكافية لاستخدامه في هذا العمل.

خروج ١٨٠٠ مربي دواجن من الإنتاج

عدم تنظيم المهنة أدى إلى تحكم أصحاب الأموال بالإنتاج والأسعار

محمود الصالح

كشف عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين محمد سليم التكله عن خروج أكثر من ١٨٠٠ من صغار مربي الدواجن على مستوى القطر من العملية الإنتاجية خلال الأزمة الحالية وبين في حديث خاص لـ«الوطن» عن التراجع الكبير في قطاع الدواجن نتيجة خروج المربين الصغار للدواجن والذين يمثلون ٧٥٪ من عدد المربين على مستوى القطر وهؤلاء المربون ينتظمون في ٢٦ جمعية فلاحية متخصصة بتربية الدواجن وتضم كل جمعية بحدود ٧٠ عضواً تعاونياً من صغار مربي الدواجن وتتوزع هذه الجمعيات بشكل أساسي في منطقتي النبك وحمص إضافة إلى بعض المحافظات الأخرى وهؤلاء المربون يمتلك كل منهم هنكارين لتربية ٧ آلاف طير خلال الفوج الواحد منها ألفا طير لإنتاج البيض و٥٠٠٠ طير للفروج وهذا بشكل تقريبي وفي أغلب الحالات تكون أسرة المربي هي التي تقوم بخدمة المدجنة وقد يستعين بعامل أو عاملين.

كانت تتوافر للمربين مستلزمات الإنتاج وبشكل رخيص حيث لم يكن يتجاوز سعر طن الذرة الصفراء ٢٠ ألف ليرة وفول الصويا ٣٥ ألف ليرة سورية ويتم تأمين فحم الكوك من مصفاة حمص بسعر رخيص جداً لاستخدامه في التدفئة وكان المربون يحصلون على قروض من المصرف الزراعي من خلال الجمعيات الفلاحية وتقدم لهم مؤسسة الأعلاف المواد العلفية بأسعار جيدة وبقروض من خلال الجمعيات الفلاحية.

اليوم هناك صعوبة في حصول المربين الصغار على القروض وأسعار المواد زادت بشكل كبير حيث يصل سعر طن الذرة الصفراء إلى ١٤٠ ألف ليرة وفول الصويا ١٧٠ ألف ليرة سورية ولم يعد فحم الكوك متوافراً بسبب عدم تسليمه من مصفاة حمص ما اضطر المربين الصغار إلى الخروج من العملية الإنتاجية بسبب عدم توافر التمويل اللازم للتربية.

وعن الحلول المطلوبة لعودة صغار المربين إلى الإنتاج قال التكله: يجب تنظيم هذه المهنة لأنها حتى الآن غير منظمة ما يؤدي إلى فوز كبار المربين بالإنتاج وخروج المربين الصغار الذين يصبحون هم وعائلاتهم عاطلين عن العمل ويبحثون عن فرص عمل للعيش وخروجهم من العملية الإنتاجية يؤدي إلى فقدان المادة لأنهم يشكلون النسبة العظمى من المنتجين ما يتيح الفرصة لكبار المنتجين الذين لديهم الإمكانية لتخزين كميات كبيرة من الأعلاف والمحروقات وغيرها وبالتالي يستمرون في الإنتاج ويحصدون مبالغ كبيرة جراء رفع الأسعار.

> التكله: استيراد البيض والفروج يؤدي لخسائر مضاعفة عن تقديم الدعم للمربين

إذا أرادت الحكومة دعم المستهلك يجب أن تدعم المنتجين الصغار ودون ذلك لن نصل إلى معالجة حقيقية لأن المنتجين الصغار هم من يستطيعون إعادة توازن الأسعار وأي دعم لهم مهما كانت قيمته ستكون له نتائج إيجابية كبيرة تفوق بكثير الخسارة التي يتصورها البعض حتى لو تم توزيع الأعلاف مجاناً لهم. لأن فقدان مادتي البيض والفروج من السوق سيؤدي إلى العمل على استيرادهم من الأسواق الخارجية وبالقطع الأجنبي وهذا سيؤدي إلى استنزاف القطع الأجنبي من جهة وإلى نتائج غير معروفة لعملية الاستيراد من إدخال أمراض تؤدي إلى خسائر مادية للتصدي لها وتوجه المستهلكين إلى اللحوم الحمراء وبالتالي ارتفاع أسعارها واستنزاف ثروتنا من الأغنام والأبقار. إضافة إلى ذلك فنحن نعرف أن المواطن السوري لا يثق إلا في الإنتاج الوطني. إذا نحن ندعو بشكل فوري إلى تنظيم هذه المهنة من خلال إحياء المقترح القديم القاضي بإحداث اتحاد نوعي لمربي الدواجن يعمل على رعاية مصالح المنتجين ويوفر لهم مستلزمات الإنتاج بالتنسيق من الجهات الحكومية لضمان عودة صغار المربين إلى العملية الإنتاجية وتحقيق التوازن في الأسعار وإلغاء احتكار تربية الدواجن وهذه الطريقة الوحيدة لخفض وضبط الأسعار.